

العلاقة الحركية بين الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي

دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 - 2014)

* د. طارق الهادي العربي ** أ. محمد محمود زريق

■ الملخص.

هدفت هذه الدراسة للتحقق من نمط وطبيعة العلاقة الحركية بين الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ممثلاً بالنواتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 - 2014)، حيث تم إجراء اختبار جذر الوحدة (Augmented Dick Fuller) على كل المتغيرات محل الدراسة، وتقنية التكامل المشترك لمنهجية جوهانسن (Johansen Co - Integration)، ونموذج تصحيح الخطاء، واختبار والد (Wald - Test)، بالإضافة إلى اختبار سببية جرانجر (Granger Causality)، حيث كشفت نتائج الدراسة على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير أو الطويل بين متغيرات الدراسة.

● المبحث الأول / المنهجية والإطار العام للدراسة.

■ مقدمة.

شهدت الاقتصاديات المصدرة للنفط عدة صدمات نفطية خلال الخمس العقود الماضية، ويعزى ذلك إلى تقلبات أسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول المصدرة للنفط وفي ليبيا بشكل خاص في هذه الفترة، وبالتالي انعكس تأثير هذه الصدمات على متغيرات الاقتصاد الكلي، الأمر الذي أدى إلى العديد من الاقتصاديين للعمل على تفسير تأثير سلوك كلا من الصدمات النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث تعتبر ليبيا من الدول المصدرة للنفط ولها عضويتها في منظمة الأوبك، وان

* عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس ليبيا
** عضو هيئة تدريس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس ليبيا

جُل سياسات الإنفاق العام فيها مرتبط ارتباط وثيق بالإيرادات النفطية التي تمثل جزء كبير من الميزانية العامة باعتبارها دولة تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية، وبذلك فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى سياسة مالية توسعية وانخفاض أسعاره يؤدي إلى سياسة مالية تقشفية، ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي في بعض سنوات الدراسة الذي يؤثر بشكل كبير على انخفاض الإيرادات النفطية. إن الانخفاض في الإنفاق الحكومي يسبب في انخفاض الطلب بصفة عامة والاستهلاك والاستثمار وبذلك يتأثر النمو الاقتصادي والعكس صحيح، وهذا ما أتت به النظرية الكينزية، وبذلك سوف تتناول هذه الدراسة تأثير العلاقة الحركية لكل من الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي الليبي.

■ مشكلة البحثية.

لا تزال الموضوعات القائمة حول دور كل من الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي في النشاط الاقتصادي، خاصة تأثيرهم على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية ومن بينها الناتج المحلي الإجمالي من أهم المواضيع المثيرة للجدل بالرغم من عديد الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع، ولعل ما دفع الباحثين إلى محاولة معرفة تأثير العلاقة الحركية لكل من الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي الليبي باعتباره نمطاً مثالياً لاقتصاد ريعي يعتمد اعتماد شبه مطلق على النفط كمورد للدخل، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل التالي: -

● ما هو نمط وطبيعة العلاقة الحركية لكل من الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة (1980 - 2014)؟.

■ أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة لإثراء الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، ومساهمة في معرفة العلاقة الحركية لكل من الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة (1980 - 2014).

■ فرضيات الدراسة.

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية: -

1 - وجود علاقة طويلة المدى بين كل من الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ممثلاً للنمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة (1980 - 2014).

2 - وجود علاقة سببية بين كل من الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي ممثلاً للنمو الاقتصادي الليبي خلال فترة الدراسة.

■ هدف الدراسة.

استهدفت هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف من أهمها: -

1 - تسليط الضوء على متغيرات الدراسة، من خلال دراسة تحليلية استقرائية لتطور وعلاقة الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2 - التحقق من نمط وطبيعة العلاقة الحركية للإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي الليبي خلال فترة الدراسة.

■ منهجية الدراسة.

بغية تحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لمتغيرات الدراسة، كما تم استخدام المنهج الكمي من أجل اختبار فرضيات الدراسة، من خلال استخدام أدوات الاقتصاد القياسي المتمثلة في اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، بالإضافة إلى اختبار سببية جرانجر.

● المبحث الثاني / الإطار النظري والتحليلي الاستقرائي.

أن المتتبع لتاريخ ليبيا الاقتصادي يلاحظ اعتمادها اعتماد شبه مطلق على عائدات النفط كمصدر للدخل والثروة، فبفضل التدفقات الرأسمالية الهائلة التي تحققت جراء تصدير النفط الخام، حقق الاقتصاد الليبي معدلات نمو عالية ومتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يتم تحقيقها في أي من دول العالم باستثناء بعض دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه ونظراً لجملة من الخصائص التي ينفرد بها الاقتصاد الليبي، وفي مقدمتها صغر حجم السوق المحلي المرتبطة بضآلة حجم السكان، وعدم كفاءة عنصر العمل، وتدني مرونة القطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعة)، وبدرجة عالية من الانكشاف الاقتصادي، إضافة إلى عدم استقرار السياسات الاقتصادية، وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، ظل الاقتصاد الليبي محتفظاً بمعظم خصائص التخلف بالرغم من ضخامة الجهود التي بُدلت في مضمار التنمية، ظهر ذلك بشكل جلي عقب الانهيار الحاد في أسعار النفط أوائل الثمانينيات من

القرن الماضي، حيث تراجعت معدلات النمو بشكل حاد، وظهرت الاختلالات الهيكلية بوضوح، وللوقوف على التطورات التي شهدتها متغيرات الدراسة خلال فترة البحث، سيتم دراسة هذه المتغيرات وتحليلها من الناحية الاستقرائية، ونظراً لطول فترة البحث والمتمثل في خمس وثلاثون سنة، فقد تم تقسيم فترة الدراسة إلى أربع فترات لكي تسهل عملية التحليل على النحو التالي: -

1 - الفترة الأولى (1980 - 1989): وهي فترة ظهور وتزايد مشاكل الاقتصاد الليبي، حيث تدهورت معدلات النمو في معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبالأخص في النمو الاقتصادي، وذلك بعد تدهور أسعار النفط العالمية، وتحديد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتدهور العلاقات الاقتصادية والسياسية مع البلدان الصناعية.

2 - الفترة الثانية (1990 - 1999): تميزت هذه الفترة باستمرار تدهور معدلات النمو في معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية، الناتجة عن انخفاض أسعار النفط العالمية في أغلب سنوات هذه الفترة، ناهيك عن صدور قرار مجلس الأمن الدولي الموجه من أمريكا عام 1992، والقاضي بفرض عقوبات على ليبيا، والمتمثلة في الحصار الاقتصادي والحظر الجوي، ومنعها من التواصل مع العالم الخارجي بشكل مباشر.

3 - الفترة الثالثة (2000 - 2010): وهي فترة الانتعاش والرواج الاقتصادي، وتحسن معدلات النمو الاقتصادي، بعد عودة أسعار النفط للتصاعد، وتنامي الإيرادات النفطية الليبية، وكذلك تحسن العلاقات مع البلدان الصناعية بعد صدور قرار رفع العقوبات الدولية.

4 - الفترة الرابعة (2011 - 2014): وهي فترة اتسمت بعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، والذي أثر سلباً على نمو الاقتصاد الليبي بشكل عام.

هذا وقبل الولوج في تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وجب التذكير بهيمنة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة الليبي، وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي للدولة، ويتفق ذلك مع واقع اعتماد العديد من حكومات الدول النامية في هيكل إيراداتها على الإيرادات المتولدة من الدخول المرتبطة بتصدير السلع الأولية بشكل أساسي، حيث يُعد انتاج وتصدير هذه السلع بمثابة العنصر

المهيمن بشكل مباشر أو غير مباشر على قاعدة الإيرادات في هذه الدول.

العلاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

من خلال البيانات الواردة بالجدول (1) يمكن استقراء العلاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على النحو الآتي :-

● **الفترة الأولى (1980 - 1989):** انخفض حجم الإيرادات النفطية بشكل ملحوظ وبمعدلات نمو سالبة لجميع سنوات هذه الفترة باستثناء سنتي 1980، 1989، حيث انخفض من 5951.1 مليون دينار سنة 1980م إلى 2125.0 مليون دينار سنة 1984م، لينخفض إلى 1386.0 مليون دينار سنة 1989م، ويعزى ذلك إلى تراجع وانخفاض أسعار النفط العالمية في السوق الدولية، والذي أدى إلى تدهور عوائد النفطية الليبية، كل ذلك أثر سلباً على حجم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، حيث يلاحظ انخفاض قيمته في أغلب سنوات هذه الفترة، فقد انخفض من 30130.5 مليون دينار سنة 1980م إلى 20999.5 مليون دينار سنة 1986م، ليتراجع إلى 20562.5 مليون دينار سنة 1989م، الامر الذي يعكس وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي كممثل للنمو الاقتصادي الليبي.

● **الفترة الثانية (1990 - 1999):** يلاحظ وجود تذبذب في حجم الإيرادات النفطية تاره بالزيادة وتاره أخرى بالانخفاض، حيث بلغت 1993.0 مليون دينار سنة 1990م، لتتخفض إلى 1070.0 مليون دينار سنة 1993م، ولترتفع إلى 3494.0 مليون دينار سنة 1996م، ثم لتتخفض مره أخرى إلى 3444.4 مليون دينار سنة 1999م، ويعزى ذلك إلى تقلبات أسعار النفط العالمية في السوق الدولية، كما ان التحسن الطفيف في بعض السنوات يرجع إلى إحداث حرب الخليج الثانية، كذلك الحال بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يلاحظ تذبذب في قيمته تاره بالزيادة وتاره أخرى بالانخفاض، حيث بلغ 23557.6 مليون دينار سنة 1991م، لينخفض إلى 22696.6 مليون دينار سنة 1994م، ثم ليرتفع إلى 25225.7 مليون دينار سنة 1999م، ويرجع سبب الزيادة في الإيرادات النفطية في بعض سنوات هذه الفترة مقارنة بالفترة التي سبقتها إلى إرتفاع أسعار النفط العالمية، بسبب حرب الخليج الثانية من جهة وزيادة كمية الصادرات النفطية الليبية من جهة أخرى، وهو ما يعطي انطباع على وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

● **الفترة الثالثة (2000 - 2010):** ازداد حجم الإيرادات النفطية بشكل مضطرب في أغلب سنوات هذه الفترة، حيث ارتفع من 2203.0 مليون دينار سنة 2000م إلى 19956.0 مليون دينار سنة 2004م، ثم ارتفع إلى 48638.3 مليون دينار سنة 2007م، ثم ليرتفع مره أخرى إلى 55713.2 مليون دينار سنة 2010م، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع حجم الكميات المنتجة من النفط وارتفاع أسعاره في الاسواق الدولية لتسجل مستويات قياسية، حيث تجاوزت حاجز 70 دولار للبرميل، إجمالاً يمكن القول ان التطور في الإيرادات العامة في ليبيا المعتمد أصلاً على العوائد النفطية، يتأثر بشكل مباشر بعامل خارجي، ألا وهو السوق الدولية للنفط، كل ما سبق ينعكس على حجم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، الذي حقق معدلات نمو موجب باستثناء سنتي 2002م ، 2009م، حيث ارتفع من 26077.2 مليون دينار سنة 2000م إلى 39368.5 مليون دينار سنة 2004م، ليرتفع إلى 48898.1 مليون دينار سنة 2007م، ثم ليرتفع مره أخرى إلى 52009.9 مليون دينار سنة 2010م، وتعزى هذه الزيادة إلى إحداث حرب الخليج الثالثة وما آلت إليه من زيادة في الطلب العالمي على النفط، وبالتالي زيادة أسعاره من جهة، ونتيجة لصدور قرار رفع العقوبات الدولية عن ليبيا سنة 2003م من جهة أخرى، الامر الذي يعكس وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كممثل للنمو الاقتصادي.

● **الفترة الرابعة (2011 - 2014):** يلاحظ انخفاض حجم الإيرادات النفطية في أغلب سنوات هذه الفترة، حيث انخفض إلى 15830.1 مليون دينار سنة 2011م مقارنة بسنة 2010م، ثم ليرتفع إلى 66932.3 مليون دينار سنة 2012م، لينخفض إلى 19976.6 مليون دينار سنة 2014م، بسبب اقفال بعض الحقول والمواني النفطية من قبل بعض التشكيلات المسلحة مما أدى إلى تدهور العوائد النفطية، كل ذلك ينعكس على حجم الناتج المحلي الاجمالي، حيث انخفض إلى 20146.3 مليون دينار سنة 2011م مقارنة بالسنة التي سبقتها، ثم ليرتفع إلى 39922.7 مليون دينار سنة 2012م، ثم لينخفض إلى 20388.2 مليون دينار سنة 2014م، ويعزى ذلك إلى انخفاض العوائد النفطية التي تشكل نسبة كبيرة في حجم الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي.

بصفة عامة يعكس التحليل السابق وجود شواهد استقرائية خلال كل الفترات الاربعة

التي شملتها فترة الدراسة تدل على وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الذي يمثل النمو الاقتصادي.

● العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

من خلال البيانات الواردة بالجدول (1) يمكن استقراء العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على النحو الآتي: -

● **ففي الفترة الأولى (1980 - 1989):** أخذ حجم الانفاق العام في الانخفاض التدريجي بإستثناء السنة الثانية من هذه الفترة وهي سنة 1981م، فبعد ان ازداد من 5957.1 مليون دينار سنة 1980م إلى 6689.8 مليون دينار سنة 1981م، انخفض حجم الانفاق العام حتى وصل إلى 2529.0 مليون دينار سنة 1989م، ويعزى ذلك الانخفاض إلى هبوط العوائد من الإيرادات النفطية التي تُعد الممول الرئيس للميزانية العامة للدولة، نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية وتدهور العلاقات السياسية والاقتصادية بالدول الغربية شريكة التجارة الخارجية الليبية، وفي مقابل ذلك يلاحظ أيضاً تراجع في حجم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في كل سنوات هذه الفترة، حيث انخفض من 30130.5 مليون دينار سنة 1980م إلى 20999.5 مليون دينار سنة 1986م، ليتراجع مرة أخرى إلى 20562.5 مليون دينار سنة 1989م، ويعزى ذلك إلى تراجع النفط والكميات المنتجة منه على حد سواء، بسبب الاحداث والتطورات الناتجة عن أوضاع الاقتصاد العالمي، ومن ثم تدهور العائدات النفطية للدول المصدرة للنفط والتي من بينها الدولة الليبية [الفارسي: 2003: 17]، الامر الذي يعكس وجود علاقة طردية سالبة بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ممثل للنمو الاقتصادي.

● **أما خلال الفترة الثانية (1990 - 1999):** تميز حجم الانفاق العام بالتذبذب تاره بالزيادة وتاره أخرى بالانخفاض، حيث بلغ 2892.0 مليون دينار سنة 1990م لينخفض إلى 2346.5 مليون دينار سنة 1993م، ليرتفع إلى 4634.1 مليون دينار سنة 1997م، ثم لينخفض مره أخرى إلى 4296.0 مليون دينار سنة 1999م، ويعزى ذلك إلى تقلبات أسعار النفط العالمية، إلا أنه يلاحظ بعض التحسن في أسعار النفط في بعض سنوات هذه الفترة نتيجةً إلى إحداث حرب الخليج الثانية. كذلك الحال بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يلاحظ تذبذب في قيمته، حيث بلغ 23557.6 مليون دينار سنة 1991م لينخفض إلى 22696.6 مليون دينار سنة

1994م، ليرتفع إلى 25225.7 مليون دينار سنة 1999م، الامر الذي يعكس وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

● أما خلال الفترة الثالثة (2000 - 2010): ازداد حجم الانفاق العام بشكل مضطرد، حيث ازداد من 5250.2 مليون دينار سنة 2000م إلى 30883.0 مليون دينار سنة 2007م، ليستمر في الارتفاع إلى 54498.8 مليون دينار سنة 2010م، ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في أسعار النفط العالمية في السوق النفطية الدولية التي انعكست على ارتفاع العوائد المالية بالميزانية العامة للدولة الليبية، كذلك هو الحال بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، يلاحظ ارتفاعه بشكل ملحوظ في هذه الفترة، حيث سجل 26077.2 مليون دينار سنة 2000م ليرتفع إلى 48898.1 مليون دينار سنة 2007م، ليستمر في الارتفاع ليصل إلى 52009.9 مليون دينار سنة 2010م، ويعزى هذا الارتفاع إلى حرب الخليج الثالثة وما آلت إليه من زيادة الطلب العالمي على النفط، وبالتالي زيادة أسعاره من جهة وكذلك نتيجة لصدور قرار رفع العقوبات الدولية عن الدولة الليبية سنة 2003م من جهة أخرى، الامر الذي يعكس وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

● الفترة الرابعة (2011 - 2014): يلاحظ انخفاض حجم الانفاق العام خلال هذه الفترة، حيث انخفض إلى 23366.5 مليون دينار سنة 2011م مقارنة بسنة 2010م حيث بلغ 54498.8 مليون دينار، نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، ثم ارتفع إلى 53941.6 مليون دينار سنة 2012م، لينخفض إلى 43814.2 مليون دينار سنة 2014 بسبب النزاع السياسي والامني بين أبناء الوطن الواحد، كذلك الحال بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فقد اخفض إلى 20146.3 مليون دينار سنة 2011م مقارنة بسنة 2010م، ثم ليرتفع إلى 39922.7 مليون دينار سنة 2012م، ثم لينخفض إلى 20388.2 مليون دينار سنة 2014م، ويعزى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية بسبب النزاع وعدم الاستقرار السياسي والامني في الدولة الليبية.

بصفة عامة يعكس التحليل السابق وجود شواهد استقرائية خلال كل الفترات الاربعة التي شملتها فترة الدراسة تدل على وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي الثابت الذي يمثل النمو الاقتصادي.

جدول رقم (1) تطور المتغيرات الداخلة في الدراسة خلال الفترة (1980 - 2014)

السنة	الإيرادات النفطية	(%)	الإنفاق العام	(%)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	(%)
1980	5951.1	—	5957.1	—	30130.5	—
1981	4352.7	- 26.9	6689.8	12.3	24783.3	- 17.7
1982	3230.0	- 25.8	5337.9	- 20.2	26502.5	6.9
1983	2520.0	- 22.0	4502.9	- 15.6	25390.6	- 4.2
1984	2125.0	- 15.7	4780.0	6.2	24312.2	- 4.2
1985	1846.0	- 13.1	3905.4	- 18.3	24235.6	- 0.3
1986	1074.0	- 41.8	3514.0	- 10.0	20999.5	- 13.4
1987	1029.7	- 4.1	3068.0	- 12.7	17424.4	- 17.0
1988	898.0	- 12.8	2670.3	- 13.0	19270.4	10.6
1989	1386.0	54.3	2529.0	- 5.3	20562.5	6.7
1990	1993.0	43.8	2892.0	14.4	21426.1	4.2
1991	2230.0	11.9	2831.0	- 2.1	23557.6	9.9
1992	1267.0	- 43.2	2333.8	- 17.6	23338.6	- 0.9
1993	1070.0	- 15.5	2346.5	0.5	23424.6	0.4
1994	1410.0	31.8	2725.6	16.2	22696.6	- 3.1
1995	2284.0	62.0	2834.6	4.0	24308.3	7.1
1996	3494.0	53.0	3718.1	31.2	25138.3	3.4
1997	3351.0	- 4.1	4634.1	24.6	26602.6	5.8
1998	2551.0	- 23.9	4441.0	- 4.2	25908.3	- 2.6
1999	3444.4	35.0	4296.0	- 3.3	25225.7	- 2.6
2000	2203.0	- 36.0	5250.2	22.2	26077.2	3.4
2001	3603.0	63.5	5631.6	7.3	33643.8	29.0
2002	6551.0	81.8	8487.5	50.7	33350.9	- 0.9
2003	3929.0	- 40.0	10117.2	19.2	37423.4	12.2

السنة	الايرادات النفطية	(%)	الانفاق العام	(%)	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	(%)
2004	19956.0	407.9	15270.8	50.9	39368.5	5.2
2005	34378.0	72.3	18923.3	23.9	43966.1	11.7
2006	43566.0	26.7	19043.7	0.6	46583.6	6.0
2007	48638.3	11.6	30883.0	62.2	48898.1	5.0
2008	64417.0	32.4	44115.5	42.8	50228.7	2.7
2009	35347.0	- 45.1	35677.2	- 19.1	49854.3	- 0.7
2010	55713.2	57.6	54498.8	52.8	52009.9	4.3
2011	15830.1	- 71.6	23366.5	- 57.1	20146.3	- 61.3
2012	66932.3	322.8	53941.6	130.9	39922.7	98.2
2013	51775.7	- 22.6	65283.5	21.0	39016.3	- 2.3
2014	19976.6	- 61.4	43814.2	- 32.9	20388.2	- 47.7

• المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية + التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

• المبحث الثالث / الجانب التطبيقي (القياسي).

يستهدف هذا المبحث تقدير العلاقة الحركية لكل من الإيرادات النفطية، الانفاق العام، الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 - 2014).

• وصف وتقدير النموذج القياسي.

يمكن وصف النموذج القياسي للعلاقة الحركية للإيرادات النفطية، الانفاق العام، الاستقرار السياسي (كمتغيرات تابعة) والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (كمتغير مستقل)، وهو ما يمكن التعبير عنه رياضيا بالصيغة التالية:

$$RGDP = a_0 + b_1 \text{ Oilr} + b_2 \text{ GE} + b_3 \text{ CS} + U_t$$

حيث أن :

(RGDP) الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

(Oilr) الايرادات النفطية

(GE) الانفاق العام.

(CS) الاستقرار السياسي.

 (b_3, b_2, b_1, a_0) معالم النموذج. (U_t) حد الخطأ.

هذا وسيتم استخدام البيانات الواردة بالجدول (1)، والمتمثلة في متغيرات الدراسة في عملية القياس بعد تحويلها إلى قيم لوغاريتمية للتخلص من الانحدار الزائف، إضافة إلى ذلك سوف يتم تمثيل متغير الاستقرار السياسي بالقيمة (1) في السنوات ذات الاستقرار السياسي، وبالقيمة (0) بالنسبة للسنوات التي اتسمت بعدم الاستقرار السياسي.

وللحصول على نتائج تقدير غير مضلله فإن ذلك يتطلب معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة مستقرة أم لا ؟ وذلك من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة على النحو الآتي: -

● اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test).

تتصف غالبية السلاسل الزمنية بعدم الاستقرار (Non - Stationary)، وذلك بارتباط المتوسط والتباين بالزمن (t)، حيث أن الانحدار المتحصل عليه من معظم السلاسل الزمنية يكون انحدار زائف (Spurious Regression)، بالرغم من ظهور نتائج مرضية في بعض الأحيان [Granger and Newbold: 1974: 143 - 159].

ومن خلال ما سبق يتعين إجراء اختبار جذر الوحدة لكل متغيرات الدراسة وذلك من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، فقد تم إجراء اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dickey - Fuller) واستبعاد اختبار ديكي فولر (Dickey - Fuller)، وذلك لإضافة ارتداد زمني إلى المتغيرات لإزالة الارتباط الذاتي في اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dickey - Fuller)، وهذا ما لم يؤخذ في عين الاعتبار في اختبار ديكي فولر (Dickey - Fuller)، [أديويش: 2013: 119].

وقد تم إجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) سالف الذكر، واختبار الفرضية القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية) وفق الآتي: -

 H_0 : Has Unit Root H_1 : Has not Unit Root

وتم الحصول على النتائج المبينة بالجدول رقم (2) :-

جدول رقم (2) نتائج اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dickey - Fuller)

درجة التكامل	الفرق الأول I(١)			عند المستوى الصفري I(٠)			المتغيرات
	ديكي فولر المعدل (ADF)			ديكي فولر المعدل (ADF)			
	لا قاطع ولا اتجاه	قاطع واتجاه	قاطع	لا قاطع ولا اتجاه	قاطع واتجاه	قاطع	الحالات
I(1)	- 6.4425	- 6.1394	- 6.3176	0.0896	- 2.2629	- 1.3884	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
	0.0000	0.0001	0.0000	0.7041	0.4405	0.575	P - Value
I(1)	- 6.8579	- 6.8122	- 6.8142	0.1893	- 2.7202	- 1.0017	الإيرادات النفطية
	0.0000	0.0000	0.0000	0.7350	0.2353	0.7415	P - Value
I(1)	- 6.7800	- 8.0017	- 7.0303	1.4959	- 2.0285	0.6174	الإنفاق العام
	0.0000	0.0000	0.0000	0.9639	0.5654	0.9881	P - Value
I(1)	- 5.6568	- 5.5560	- 5.6248	- 1.0667	- 1.8000	- 1.6666	الاستقرار السياسي
	0.0000	0.0004	0.0000	0.2528	0.6825	0.4368	P - Value

• المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاختبار المتحصل عليها من برنامج (E - Views).

حيث يوضح الجدول رقم (2) النتائج الإحصائية المتعلقة باختبار جذر الوحدة التي تم الحصول عليها من إجراء اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dickey - Fuller) عند كل من المستوى الصفري $I(0)$ والفرق الأول $I(1)$ ، ويتضح من خلال نتائج الاختبار أن كل نتائج الاختبار لكل متغيرات الدراسة المتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي) غير مستقرة عند المستوى الصفري $I(0)$ ، في جميع الحالات (القاطع، القاطع والاتجاه، بدون قاطع واتجاه) عند مستوى معنوية 5%، وذلك لأن القيمة الاحتمالية (P - Value) أكثر من 5% لكل متغيرات الدراسة عند المستوى الصفري $I(0)$ ، أما عند الفرق الأول $I(1)$ ، يتضح أن السلسلة الزمنية لكل متغيرات الدراسة مستقرة عند هذا الفارق في كل الحالات (القاطع، القاطع والاتجاه، بدون قاطع واتجاه) عند مستوى معنوية 5% وذلك لأن القيمة الاحتمالية (P - Value) أقل من 5% لكل متغيرات الدراسة عند الفارق الأول $I(1)$.

● اختبار التكامل المشترك (Co - integration test).

تبنى فكرة اختبار التكامل المشترك في الحصول على توازن أو علاقة طويلة بين المتغيرات الغير الساكنة، أو بمعنى وجود علاقة تعديل تمنع الخطأ في العلاقة في المدى الطويل من التزايد. [العربي- زريق: 2018 : 120].

من أهم اختبارات التكامل المشترك هو اختبار جوهانس (Johansen - Test) حيث أن هذا الاختبار أصبح معياراً في أدبيات الاقتصاد القياسي، حيث يتم الكشف عن طريق هذا الاختبار بأن المتغيرات محل الدراسة (تتحرك مع بعضها أو لا في المدى الطويل) ومن أجل تطبيق اختبار التكامل المشترك لجوهانس، يتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، أي مستقرة عند الفارق الأول (1) لكي يكشف العلاقة التكاملية الثابتة وتجنب الانحدار الزائف [Charemza and Deadman: 1992 : 176].

جدول رقم (3) نتائج اختبار جوهانس (Johansen - Test) إحصاء الاثر

Hypothesize	Eigen value	Trace Statistic	Critical Value at 5%	Prob
None *	0.656801	60.21981	47.85613	0.0023
At most 1	0.412345	25.99760	29.79707	0.1288
At most 2	0.151320	8.985937	15.49471	0.3667
At most 3	0.110181	3.735592	3.841466	0.0533

● المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاختبار المتحصل عليها من برنامج (E - Views).

Trace test indicates 1 cointegrating eqn (s) at the 0.05 level.

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level.

***MacKinnon - Haug - Michelis (1999) p - values.

جدول رقم (4) نتائج اختبار جوهانس (Johansen - Test) إحصاء القيم العظمى

Hypothesize	Eigen value	Max - Eigen Statistic	Critical Value at 5%	Prob
None *	0.656801	34.22221	27.58434	0.0061
At most 1	0.412345	17.01167	21.13162	0.1715
At most 2	0.151320	5.250345	14.26460	0.7100
At most 3	0.110181	3.735592	3.841466	0.0533

● المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاختبار المتحصل عليها من برنامج (E - Views).

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

***MacKinnon - Haug - Michelis (1999) p - values

وبعد إجراء اختبار جوهانس (Johansen - Test)، تم الحصول على النتائج المبينة في كلا من الجداول (3) و(4)، حيث يتضح أن قيمة احصاءة الأثر تساوي (960.21) وبالتالي فهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% التي تساوي (47.856)، كما يتضح أن القيمة الاحتمالية أقل من 5%، مما يعني أنه توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسات وفق نتيجة احصاءة الأثر. أما فيما يتعلق بإحصاءة القيمة العظمى فيلاحظ من النتائج بالجدول رقم (4) تساوي (34.222) وبذلك فهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى (5%) التي تساوي (27.584)، إضافة إلى ذلك فإن القيمة الاحتمالية لهذه الاحصاءة أقل من (5%)، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة وفق نتيجة إحصاءة القيم العظمى، وبذلك يمكن القول وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وبتقدير هذه العلاقة تم التوصل إلى النتائج المبينة بالمعادلة التالية :-

$$D(RGDP) = 11.72445 - 0.376145705199 \cdot GE(-1) + 0.237747323526 \cdot OILR(-1) - 0.414761103476 \cdot CS(-1) \quad (1)$$

كشفت المعادلة رقم (1) وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى الطويل، أي أنه بزيادة ما مقداره دينار واحد في الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما مقداره (0.37) دينار، كما أوضحت المعادلة وجود علاقة طردية التأثير بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى الطويل، أي أنه بزيادة ما مقداره دينار واحد في الإيرادات النفطية تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما مقداره (0.23) دينار، أما فيما يخص الاستقرار السياسي فإنه يتضح وجود علاقة عكسية بين الاستقرار السياسي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى الطويل، وهو ما يخالف المنطق الاقتصادي.

تقدير نموذج الدراسة في المدى القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

بعد التوصل إلى النتائج السابقة بوجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، عليه سيتم تقدير العلاقة في المدى القصير بين المتغيرات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وبعد إجراء هذا الاختبار تم التوصل إلى النتائج الموضحة بالمعادلة رقم (2) :-

(2)

$$D(RGDP) = -0.368040355342 \cdot (RGDP(-1))_{(0.0401)} + 0.376145705199 \cdot GE(-1) - 0.237747323526 \cdot OILR(-1) + 0.414761103476 \cdot CS(-1) - 11.7244479975 - 0.584203087949 \cdot D(RGDP(-1))_{(0.483)} - 0.927125042158 \cdot D(RGDP(-2))_{(0.0020)} + 0.165647780664 \cdot D(GE(-1))_{(0.6088)} + 0.434484335573 \cdot D(GE(-2))_{(0.1361)} + 0.0827557854973 \cdot D(OILR(-1))_{(0.4791)} + 0.106737479675 \cdot D(OILR(-2))_{(0.3368)} + 0.178023162783 \cdot D(CS(1))_{(0.2329)} + 0.00562765347224 \cdot D(CS(-2))_{(0.9709)} - 0.0536820412294_{(0.2685)}$$

[$R^2 = 0.54$ ، F -statistics = 2.94، Prob F -statistics = 0.018

يتضح من خلال نتائج المعادلة رقم (2)، أن حد تصحيح الخطاء (ECM) ذو إشارة سالبة وأن قيمته الاحتمالية أقل من 5 % عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أن النموذج قادر على تصحيح الاختلالات أو الأخطاء التي تحدث عبر الزمن، وبذلك فإن الاختلالات أو الصدمات التي تحدث في المتغيرات الداخلية بالنموذج سوف تتصحح بما مقداره 36.8 % خلال فترة عامان وسبعة أشهر حتى يعود النظام إلى الحالة التوازنية.

كما أظهرت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة الحالية يرتبط عكسيا مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأعوام الاثنان السابقة ($RGDP_{-2}$) عند مستوى دلالة معنوية 1 % في المدى القصير، وبذلك فإن هذا يعني أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العامين السابقين بمقدار دينار واحد أدت إلى انخفاض ما مقداره (0.92) دينار، أما بقية معالم المتغيرات لا يمكن التعويل عليها في هذا النموذج لأنها غير معنوية من الناحية الإحصائية. هذا وقد بلغت القيمة الاحتمالية لإحصاءة (F) (0.018) مما يعني أنها أقل من 5 %، مما يعني أنها معنوية من الناحية الإحصائية، وبذلك يمكن القول أن المتغيرات الداخلية للنموذج مجتمعة تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

اختبار وولد (Wald Test).

يُعد اختبار وولد (Wald Test) من الاختبارات المهمة لتوضيح العلاقة السببية قصيرة المدى بين المتغيرات الداخلة والمتغير التابع [Engle and Granger : 289 : 1987]. فقد تم إجراء والتوصل إلى النتائج المبينة بالجدول أرقام (5) (6) (7).

جدول رقم (5) نتائج اختبار وولد (Wald - Test)

Wald Test.			
t - statistics	Value	Df	Probability
F - statistic	1.254019	(2 , 22)	0.3050
Chi - square	2.508038	2	0.2854
Null Hypothesis: C(4)=C(5) = 0 Alternative Hypothesis: C(4)=C(5) ≠ 0			

• المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاختبار المتحصل عليها من برنامج (E - Views).

جدول رقم (6) نتائج اختبار والد (Wald - Test)

Wald Test.			
t - statistics	Value	Df	Probability
F - statistic	0.589995	(2 . 22)	0.5629
Chi - square	1.179990	2	0.5543
Null Hypothesis: C(6)=C(7) = 0 Alternative Hypothesis: C(6)=C(7) ≠ 0			

• المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاختبار المتحصل عليها من برنامج (E - Views).

جدول رقم (7) نتائج اختبار والد (Wald - Test)

Wald Test.			
t - statistics	Value	Df	Probability
F - statistic	0.752471	(2 . 22)	0.4829
Chi - square	1.504942	2	0.4712
Null Hypothesis: C(8)=C(9) = 0 Alternative Hypothesis: C(8)=C(9) ≠ 0			

• المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاختبار المتحصل عليها من برنامج (E - Views).

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (5) يتضح أن القيمة الاحتمالية لاختبار كاي² (Chi - square) أكثر من 5 %، مما يعني عدم وجود علاقة سببية قصيرة المدى تتجه من الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما تم الحصول على نفس النتيجة من خلال الجدولين (6)، (7)، التي خلُصت أيضا لعدم وجود علاقة سببية قصيرة المدى تتجه من كلا من الإيرادات النفطية والاستقرار السياسي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

• اختبار السببية متعددة المتغيرات لنموذج تصحيح الخطاء

(VEC Multivariate Granger Causality Tests).

يوضح اختبار (VEC Multivariate Granger Causality Tests) وجود علاقة سببية لجرانجر (Granger) بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطاء (VECM) بين متغيرات الدراسة أم لا، حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن كل القيم الاحتمالية (P - Value) أكثر من 5 %، مما يعني عدم وجود علاقة سببية وفق منهجية جرانجر (Granger) بين جميع متغيرات الدراسة، أي أن كلا من الإنفاق العام والإيرادات النفطية

والاستقرار السياسي لا يسبب وفق جرانجر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكذلك كلا من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإيرادات النفطية والاستقرار السياسي، لا يسبب وفق جرانجر في الإنفاق العام، كما أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإنفاق العام والإيرادات النفطية لا يسبب وفق جرانجر في الاستقرار السياسي.

جدول رقم (8) اختبار السببية متعددة المتغيرات لنموذج تصحيح الخطأ

(VEC Multivariate Granger Causality Tests)

VEC Multivariate Granger Causality Tests			
Dependent	Independent	Chi - Square	Prob
D(RGDP)	D(GE)	2.5080	0.2854
	D(OilR)	1.1799	0.5543
	D(CS)	1.50449	0.4712
D(GE)	D(RGDP)	2.0873	0.3522
	D(OilR)	1.7628	0.4142
	D(CS)	0.0683	0.9664
D(Oilr)	D(RGDP)	3.7471	0.1536
	D(GE)	1.9376	0.3795
	D(CS)	0.8456	0.6552
D(CS)	D(RGDP)	0.2806	0.8691
	D(GE)	0.6623	0.7181
	D(OilR)	0.1973	0.9060
*Signifies rejection at 5% level significance			

• المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاختبار المتحصل عليها من برنامج (E - Views).

تشخيص النموذج (Diagnostic Model).

أظهرت النتائج الموضحة بالجدول رقم (9) والمتعلقة بتشخيص النموذج، من خلال اختبار (Breusch - Godfrey Serial Correlation LM Test)، أن قيمة $(1.4134) = (Obs R^2)$ بمستوى دلالة محسوبة $(P - value = 0.4933)$ وهي بذلك أكثر من 5 %، مما يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسة، كما أوضحت نتائج اختبار (Breusch - Pagan - Godfrey) الذي يشخص به اختلاف التباين، أن قيمة $(Obs R^2)$

بلغت (15.5029) بمستوى دلالة محسوبة ($P - \text{value} = 0.2151$) وهي أكثر من 5%، مما سبق يمكن القول خلو النموذج من مشكلة تباین حد الخطاء ما بین البواقي.

جدول رقم (9) اختبارات تشخيص البواقي

Residuals Diagnostic Tests	Hypothesis	Obs R^2	Prob Chi - Square	Results
Breusch - Godfrey Serial Correlation LM Test	H_0 : لا يوجد ارتباط تسلسلي: H_1 : يوجد ارتباط تسلسلي:	1.413423	0.4933	Accept H_0
Heteroskedasticity Test: Breusch - Pagan - Godfrey	H_0 : لا يوجد اختلاف تباین: H_1 : يوجد اختلاف تباین:	15.50291	0.2151	Accept H_0

• المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاختبار المتحصل عليها من برنامج (E - Views).

■ النتائج .

أظهرت الدراسة عدة نتائج من أهمها ما يلي :

- 1 - وجود شواهد استقرائية خلال فترات الدراسة تشير إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي كلاً على حدى، مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممثل للنمو الاقتصادي.
- 2 - يتضح أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي) مستقرة عند الفارق الأول، مما يعني أن السلسلة الزمنية قد تعرضت لصدمات عدة خلال فترة الدراسة.
- 3 - وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، مما يعني أن كلا من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، والاستقرار السياسي يتحركان مع بعضهما عبر الزمن.
- 4 - وجود علاقة تناقصية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، ووجود علاقة تزايدية بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل.
- 5 - إذا ما حدثت صدمة في المتغيرات الداخلية (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الإيرادات النفطية، الإنفاق العام، الاستقرار السياسي) فإن الاختلالات التي

تحدثها الصدمة سوف تتصحح بسرعة تعديل مقداره (36.8%) خلال فترة عامان وسبعة أشهر، ليعود النظام إلى حالة التوازن.

6 - عدم وجود علاقة سببية قصيرة المدى تتجه من الإنفاق العام، الإيرادات النفطية، الاستقرار السياسي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

7 - عدم وجود علاقة سببية وفق جرانجر بين متغيرات الدراسة، حيث أن كلا من الإنفاق العام والإيرادات النفطية والاستقرار السياسي لا تسبب وفق جرانجر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكذلك أن الإيرادات النفطية والاستقرار السياسي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا تسبب وفق جرانجر في الإنفاق العام، كما أن الاستقرار السياسي والإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا تسبب وفق جرانجر في الإيرادات النفطية، وأن الإنفاق العام والإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يسبب وفق جرانجر في الاستقرار السياسي، وبذلك فإن المتغيرات غير شارحة لبعضها.

■ التوصيات.

1 - العمل على بسط نفوذ الدولة على كامل تراب الوطن، وأنها حالة الانقسام السياسي والامني، حيث لا يمكن خلق أي تنمية اقتصادية بدون استقرار أمني وسياسي.

2 - عدم الاعتماد على السياسات الاقتصادية المتقلبة المعتمدة على النفط، وتبني سياسات أكثر استقراراً وتنوعاً (سياسة إدارة الموارد النفطية).

3 - إصلاح النظام المالي للدولة بما يكفل تشجيع الاستثمار في قطاعات الانتاج السلعي وتفاذي هذر الموارد المالية، والحد من ظاهرة الفساد.

4 - العمل على تشجيع وتأسيس المشروعات الصغرى والمتوسطة، من أجل تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الليبي.

5 - العمل على ترشيد وتوجيه الإنفاق العام، وبالاخص الاستثماري نحو المجالات التي تشجع على زيادة الطاقة الانتاجية.

6 - العمل على توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

7 - العمل على إصلاح وتطوير أنظمة وقوانين النظام الضريبي، من أجل زيادة حصة الإيرادات غير النفطية في هيكل الإيرادات العامة وتفعيل دورها في النشاط

الاقتصادي.

8 - ضرورة الاهتمام والعمل من قبل السلطات المختصة بالدولة الليبية ببيانات المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك من حيث توفرها ودقتها، لأنها تُعدُّ المرأة للوضع الاقتصادي للدولة والتي من خلالها يمكن فهم المشاكل الاقتصادية والعمل على معالجتها.

■ المراجع.

● المراجع باللغة العربية

- 1 - دحماني محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر 2013.
- 2 - طارق الهادي العربي، محمد محمود زريق، التقدير والتنبؤ بالعلاقة الحركية بين الإيرادات النفطية وسعر الصرف - دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي، مجلة الجامعي، النقابة العامة لإعضاء هيئة التدريس الجامعي، العدد خريف 28، ليبيا، 2018 .
- 3 - مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- 4 - مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والاحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- 5 - 19701
- 2000، مؤتمر الادارة العامة في ليبيا - الواقع والطموحات، طرابلس 11 - 2003/10/12.

● المراجع باللغة الانجليزية

- 6 - Granger and Newbold, (1974) Spurious regression in econometric, journal of econometrics.
- 7 - R. Engle. and C. Granger. (1987) Co - integration and Error Correction: Representation Estimation and testing, Econometric.
- 8 - W. Charemza and D. Deadman, (1992) New Directions in Econometrics Practice, Edward Elgar, England.